20030509-0004-2

أهالي المخطوفين مجددا أمام مقر مجلس الوزراء: ما هو مصير تقرير هيئة تلقي الشكاوى؟

لم يكن مفهوما الحشد الأمني في مواجهة بضع نساء من أهالي المخطوفين اعتصمن أمام مقر مجلس الوزراء في المتحف بعد ظهر أمس احتجاجا على عدم صدور تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين الذي وعدت به الحكومة منذ السابع من حزيران الماضي.

كان مشهد الأمهات يثير الحزن أكثر مما يثير العزيمة، تحولت الصبايا منهن إلى عجائز ولم يتعبن من الانتظار، وجدن أنفسهن بعد كل تلك السنوات من حمل صور ذويهن بالأبيض والأسود، مضطرات للاعتصام من جديد أمام مقر المجلس، بينما دخل الوزراء من الباب الخلفي لكي يتلافوا المرور أمام المعتصمات.

لم يعد الأهالي يطالبون بمعرفة مصير ذويهم فقط ، انما بمصير الهيئة التي كان يرأسها الوزير فؤاد السعد في الحكومة السابقة والتي يخشى الاهالي «طيرانها» وبالتالي طيران وعد الوزير السعد للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين بإصدار تقرير الهيئة في أقرب وقت ممكن.

وكان السعد قد قال لـ«السفير» في مطلع نيسان الفائت انه انتهى من اعداد التقرير بعدما استمع إلى أهالي المفقودين وينتظر الاجتماع مع اعضاء الهيئة قبل احالته إلى مجلس الوزراء، لكن شيئا من ذلك لم يحصل، لذلك تشعر لجنة الأهالي بمحاولات متجددة للتهرب منها.

بعد ساعة من الاعتصام أعلنت رئيسة الهيئة وداد حلواني أن التقرير على ما يبدو سيبقى في الأدراج وقالت: «نحن لا نحمل سلاحا لكي ننتزعه بالقوة انما نحن أشخاص مسالمون لا نريد سوى حقنا وإذا كانوا يراهنون على اننا سنتعب أو ننسى فهم مخطئون وسنبقى نزعجهم كل يوم خميس لأننا نريد معرفة مصير أبنائنا أحياء أو أمواتا».

وطلبت حلواني من الأمهات الحاضرات في الاعتصام إبلاغ الغائبات أن اللجنة قررت الاعتصام أمام المجلس عند الرابعة والنصف من عصر كل خميس إلى حين الافراج عن التقرير. وأضافت إن التقرير ليس ملك الوزير السعد ولا غيره انما هو ملك الشعب اللبناني وإذا غيّر الوزراء طريقهم لكي لا يرونا فإن «الأجهزة» حاضرة وستنقل لهم ما نطالب به، وربما نعتصم المرة المقبلة داخل مقر المجلس لكي لا تتعب «الأجهزة» نفسها بالاعتصام معنا.

وأوضح أمين سر الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان المحامي نعمة جمعة أن المهلة التي أعطتها الهيئات المعنية بحقوق الانسان إلى مجلس الوزراء لاصدار التقرير الخاص بالمفقودين انتهت في نيسان الماضي، وستقرر تلك الهيئات الخطوات المقبلة في اجتماع تعقده بعد الانتهاء من المؤتمر الخاص بتعديل قانون العقوبات الذي سيعقد في السادس عشر من أيار الجاري، وأوضح أن هيئات حقوق الانسان لن تسلك طريق الدعاوى أمام الهيئات الدولية في الوقت الحاضر بسبب الظروف التي يمر بها لبنان والمنطقة، لكنها ستبقي صوتها مرفوعا، وربما تلجأ إلى منظمة العفو الدولية وكل من المنظمة العربية والمنظمة الدولية لحقوق الانسان من أجل الضغط على الحكومة لإصدار التقرير والاهتمام بمعرفة مصير المخطوفين والمفقودين.

وأشار جمعة إلى أنه ربما يتم اللجوء في وقت لاحق إلى محكمة حقوق الانسان الأوروبية في لوكسمبورغ لتقديم شكاوى، لكن اللجوء الى المحكمة مرهون بالتطورات الخاصة بهذه القضية.

زينب ياغي

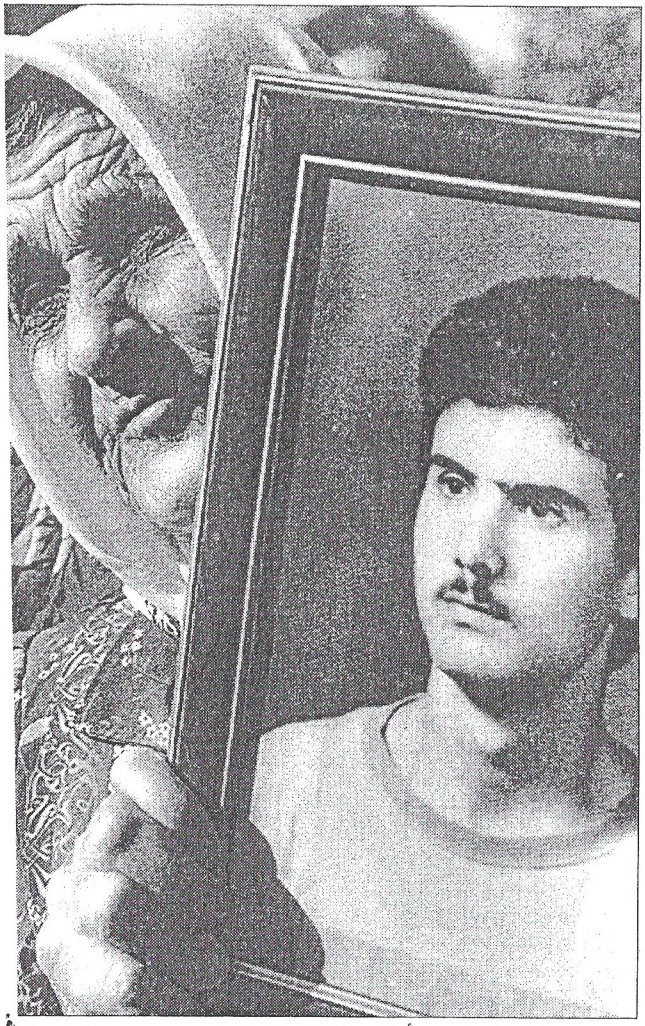

مشهد سيتكرر كل خميس أمام مجلس الوزراء (علي علوش)

السفير